

Distr.: Limited
24 May 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة السادسة والعشرون
فيينا، ٢٢-٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧

مشروع التقرير

المقرّر: رولاند زيغر (ألمانيا)

إضافة

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية

- ١- نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، أثناء جلستها الخامسة المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، في البند ٣ من جدول الأعمال، ونصّه كما يلي:
- "مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:
- "(أ) عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالي؛
- "(ب) التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛
- "(ج) أساليب عمل اللجنة؛
- "(د) تكوين ملاك موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمسائل الأخرى ذات الصلة."
- ٢- وكان معروضاً على اللجنة للنظر في البند ٣ من جدول الأعمال الوثائق التالية:
- (أ) تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2017/2-E/CN.15/2017/2)؛



(ب) مذكرة من الأمانة بشأن عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي (E/CN.7/2017/3-E/CN.15/2017/3 و Add.1).

٣- وألقى مدير شعبة الإدارة كلمة استهلاكية. وألقى كلمة استهلاكية أيضاً المراقب عن إسبانيا، بصفتها أحد رئيسي الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي.

٤- وتكلم المراقب عن جمهورية فنزويلا البوليفارية (نيابةً عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية) والمراقب عن السودان (نيابةً عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية).

٥- وفي إطار البند ٣ من جدول الأعمال، تكلم ممثلو تايلند واليابان وكولومبيا وكندا والصين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية والهند.

٦- وتكلم أيضاً المراقب عن الجزائر.

المداولات

٧- أعرب عدّة متكلمين عن تقديرهم للعمل الذي يضطلع به الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي من أجل تعزيز شفافية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومساءلته، وتدعيم التعاون بين الدول الأعضاء والمكتب بشأن المسائل البرنامجية والمالية والمسائل الأخرى ذات الصلة. وشدد متكلمون آخرون على دور الفريق العامل في الترويج لأهمية برامج المكتب الإقليمية والقُطرية والعالمية، في حين علق عدّة متكلمين أيضاً على دور الفريق العامل في مواصلة التشاور مع المكتب بشأن المسائل المتصلة بالإدارة المالية والحوكمة. وأعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها الأمانة من أجل تقديم معلومات محدّثة ومفيدة ومناسبة التوقيت عن أنشطتها. وأعرب المتكلمون عن دعمهم لتمديد ولاية الفريق العامل لمدة أربع سنوات وعن تقديرهم لعمل رئيسي الفريق العامل.

٨- وشدد عدّة متكلمين على أهمية أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها المكتب وجدواها، ودعوا إلى المزيد من التوسّع في البرامج الإقليمية والقُطرية والعالمية في عدة مناطق منها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبية، وجنوب شرق آسيا. واقترح أن يعزّز المكتب فعالية برامجه من خلال توثيق ربطها بالبحوث. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى توسيع نطاق البرامج في مجالات الجريمة السيبرانية، والبحوث، ومراقبة المخدرات، والتنمية البديلة، والتعاون في مجال مراقبة الحدود.

٩- وأعرب عدّة متكلمين عن القلق إزاء الوضع المالي للمكتب، ولا سيما انخفاض التمويل العام الغرض، ودعوا الجهات المانحة إلى زيادة ما تقدّمه من مساهمات غير مخصّصة الغرض. وأشار المتكلمون إلى اعتماد المكتب الشديد على الموارد من خارج الميزانية، وإلى خطورة أن يصبح

المكتب باطراد موجها من الجهات المانحة، وإلى الحاجة إلى تنويع قاعدة الجهات المانحة التي تقدّم تمويلًا إلى المكتب.

١٠- وأعرب عن التأييد لتحسين وتبسيط النموذج التمويلي القائم على الاسترداد الكامل للتكاليف الخاص بالمكتب. وطُلب إلى المكتب أن يفصح عن جميع المعلومات ذات الصلة بالأساس الحسابي المستخدم لتحديد معدلات استرداد كامل التكاليف. ودعا بعض المتكلمين إلى مواصلة تقييم ما للنموذج التمويلي، القائم على الاسترداد الكامل للتكاليف، من أثر على الممارسات الإدارية والاستمرارية في المكتب وتنفيذ البرامج واستدامة شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب. واقترح أحد المتكلمين تطبيق مبادئ الاسترداد الكامل للتكاليف في المكاتب الميدانية وفي المقر. ولوحظ أنّه يمكن للأخذ بنظام الاسترداد الكامل للتكاليف، إذا طُبّق بصورة جيدة، أن يضمن جودة البرامج والتهيئة لوضع مالي رشيد في المستقبل. وحذّر بعض المتكلمين المكتب من خطر فقدان قدرته التنافسية بسبب ارتفاع التكاليف المتوخى استردادها بالكامل في بعض المناطق.

١١- وشدد بعض المتكلمين على الحاجة إلى توزيع الإيرادات المخصصة لسدّ تكاليف دعم البرامج بين المقر والمكاتب الميدانية على أساس معايير واضحة وبطريقة منصفة. ودعوا إلى تعزيز الشفافية واستعراض سياسة توزيع الإيرادات المخصصة لسدّ تكاليف دعم البرامج، بما في ذلك توزيعها على المكاتب الميدانية وعلى المهام الفنية في فيينا، واقترحوا إجراء المزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة في اجتماعات الفريق العامل المقبلة.

١٢- وأشار إلى استحداث نظام "أوموجا" واستمرار الصعوبات التي يطرحها تنفيذه وأثر ذلك على تنفيذ برامج المكتب ولا سيما في الميدان. وشجّع المكتب على مواصلة عمله على تحسين وظائف نظام "أوموجا"، وبخاصة فيما يتعلق بتتبع التمويل المقدم من الجهات المانحة وحالة المشاريع. وطُلب إلى المكتب أيضاً أن يواصل تقديم تقارير عن حالة تنفيذ نظام "أوموجا" وتأثيره على تنفيذ البرامج، وعن تدريب الموظفين.

١٣- وأعرب عدّة متكلمين عن تأييدهم لثقافة الإدارة القائمة على النتائج والرصد والتقييم، وشددوا على ضرورة الإبلاغ العالي الجودة عن البرامج والمشاريع استناداً إلى بيانات الرصد التي سوف تتيح، بدورها، المساءلة والتقييم. وشجّع المكتب على إدراج الإبلاغ عن التقييم ضمن نظام "أوموجا" لضمان الاستفادة من نتائج التقييم في تخطيط البرامج.

١٤- وذكر أنه، بينما أحرز بعض التقدم في تحسين التوازن بين الجنسين فيما يتعلق بموظفي المكتب، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به بشأن التمثيل الجغرافي العادل، وأنّه ينبغي تناول كلتا المسألتين بوصفهما ركيزتين متساويتين في الأهمية من ركائز استراتيجية الموارد البشرية. ويتعيّن بذل جهود خاصة لتعيين مرشحين من البلدان النامية والبلدان غير الممتلئة والبلدان المنقوصة التمثيل. وأعرب العديد من المتكلمين عن القلق من عدم تمثيل بعض المناطق تمثيلاً كافياً بين موظفي المكتب. وأشار إلى أنّ لدى البلدان النامية مهنيين مؤهلين يمتلكون المهارات التقنية والخبرة العملية، وأنه يمكن للمكتب تعيين هؤلاء المرشحين في حدود الموارد المتاحة وباستخدام شبكة مكاتبه الميدانية. وأشار من جهة أخرى إلى المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تبين أهمية أن ينصب التركيز في المقام الأول في انتقاء المرشحين على كفاءة أعلى معايير القدرة والكفاءة

والنزاهة. وأعرب أحد المتكلمين عن رأي مفاده أنّ الدول الأعضاء يمكن أن تسهم في تحسين الوضع من خلال تعميم إعلانات الشواغر على السلطات الوطنية وعامة الناس من خلال القنوات الرسمية ومواقع التواصل الاجتماعي. وأشار إلى ضرورة مواصلة الجهود لتحسين التوازن بين الجنسين، وبخاصة على مستوى كبار الموظفين مع تقديم الدعم الكامل للمرشحات من داخل المكتب بتوفير فرص التدريب والبيئة المراعية للحياة الأسرية في مقر المكتب وفي المكاتب الميدانية. وطُلب إلى المكتب أن يواصل تقديم بيانات مصنّفة عن تكوين ملاك موظفيه.

١٥- وفيما يخص أساليب عمل اللجنة، أشار عدّة متكلمين إلى ضرورة أن يتضمن جدول أعمال اللجنة بنداً معنوناً "مناقشة عامة"، وقدّموا اقتراحات بشأن وضع قائمة بالمتكلمين. وأشار إلى ضرورة أن تتخذ اللجنة قرارات في الوقت المناسب بشأن بنود جدول أعمالها، بما في ذلك مواضيع مناقشتها المواضيعية، وضرورة الاستفادة من وجود خبراء من عواصم الدول في دورات اللجنة أثناء النظر في المسائل الموضوعية الرئيسية. واقترح بعض المتكلمين أن يعد المكتب تقارير سنوية لمتابعة تنفيذ ما اعتمده اللجنة من قرارات في دورات سابقة. وأشار أيضاً إلى ضرورة تعزيز الاستفادة من حلقة العمل التي تنظمها معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من خلال تحسين إدماج نتائجها في الأعمال التي تضطلع بها اللجنة، وبخاصة في مناقشتها المواضيعية. وعلاوة على ذلك، أشار أيضاً إلى ضرورة الاستفادة التامة من موارد الترجمة الشفوية في أعمال اللجنة الجامعة.